الملكية الفكرية والأمن القومى

The Intellectual Property and National Security

محمد الهامى محمد كمال ابراهيم سليم

الملكية الفكرية والأمن القومى

محمد الهامى محمد كمال ابراهيم سليم

المستخلص:

إن هذة المقالة ستسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الملكية الفكرية والأمن القومى لإستيضاح إلى أى مدى تنعكس الإنتهاكات المستمرة لحقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى, حيث تهدف المقالة إلى التأكيد على أهمية و ضرورة إنشاء الجهاز القومى للملكية الفكرية فى مصر لما له من دور هام فى تحقيق الرقابة القانونية على حماية حقوق الملكية الفكرية والذى يؤثر بشكل إيجابى لتحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة و يستنتج البحث إنه إذا ما كانت الصورة الذهنية للدولة تشيع عدم وجود حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية لأصبحت النتيجة نفور المبتكرين من الإستثمار فى تلك الدولة لما يترتب على ذلك من أضرار تؤذى إستثماراتهم حيث تعتمد بشكل مباشر على حقوق الملكية الفكرية .

وفى سبيل الوصول إلى هذة النتائج يتبع البحث المنهج الأستقرائى حيث يستعرض معنى كلا من حقوق الملكية الفكرية و الأمن القومى وإستيضاح طبيعة العلاقة بينهم و الأثار المترتبة على الإعتداء على تلك الحقوق و إنعكاسها على الأمن القومى, مع طرح النزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية الصين الشعبية كمثال لذلك.

مقدمة:-

تلعب الملكية الفكرية دورًا حيويًا في الاقتصاد الحديث, فحقوق الملكية الفكرية ،هي أداة قوية لحماية الاستثمارات والجهد المستثمر من قبل صاحب الملكية الفكرية، حيث يمنحه القانون حقًا حصريًا لفترة زمنية معينة لاستخدام اختراعه و استرداد ما تم إنفاقه على أعمال البحث والتطوير والتكاليف الأخرى المرتبطة به بما يؤدى لتحقيق الأرباح الكافية للإستمرار فى الإستثمار فى ذلك المجال . وبالتالي فإن حقوق الملكية الفكرية بهذه الطريقة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتكفل التشريعات المختلفة لصاحب تلك الحقوق الحماية اللازمة التى تمنحه الحق الإستئثارى لإستغلال إبداعه الفكرى و تحقيق المكاسب المادية جراء ذلك لفترة معينة من الزمن لتعويضه عما تكبده من نفقات عديدة ،بعدها يسقط ذلك الحق فى الملك العام بما يسمح بإتاحة الإختراع للعامة.

وعلى الجانب الأخر،فالأمن القومي هو قدرة حكومة الدولة على حماية مواطنيها واقتصادها ومؤسساتها من أى إعتداء قد يضر الأمن السياسى أو الإقتصادى أو البيئى أو الغذائى أو الأمن الإجتماعى أو أى من أشكال الأمن الأخرى[1], و بمعنى أخر يرتبط الأمن القومى بمدى ثقة الشعب المتواجد على إقليم معين فى قدرة حكومته على إدارة شئون ذلك الإقليم بشكل يضمن لهم التنمية المستدامة دون إهدار موارد الإقليم مستقبليا , و لقد باتت المعرفة أحد أهم الموارد التى من شأنها أن تجرى تحولا غير عادى فى المسار التنموى و الوضع الإقتصادى للدولة.

[1]-عبد المنعم المشاط,١٩٨٩, نظرية الأمن القومى العربى المعاصر,دار الموقف العربى, القاهرة.

و ويمكن القول إن العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية و بين الأمن القومى علاقة وطيدة , حيث تتأثر ثقة الشعب و كذلك كل من يقيم فى الأقليم بقدرة الحكومة على إدارة شؤن الإقليم و حماية الممتلكات العامة و الخاصة و لعل أهمها ما يمتلكه الشعب من فكر له حقوق عليه.

أهمية وإشكالية البحث:-

يمثل الأمن القومى المحرك الأساسى لطلب المزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية. فالأمن القومى هو الضوء الأحمر الذى تتحفز كافة الأجهزة فى الدولة إذا ما لمعت أنواره أو رصدت ما من شأنه المساس به و هو المؤشر الحقيقى لنجاح الحكومة فى قيادة و إدارة شئون الشعب و كل مقيم فى نطاق الإقليم بما فى ذلك من مستثمرين أجانب وجدوا من ذلك الأقليم بيئة مناسبة لإستثماراتهم و توقعوا إزدهار إستثماراتهم فى ذلك الإقليم و لقد اختلفت طبيعة الإستثمارات فى الوقت الحالى بشكل كبير، حيث شملت الإستثمار فى التكنولوجيا و أعمال البحث و التطوير و كذا إستحداث أصناف نباتية جديدة و لا يمكن إغفال الصناعة و التجارة بشكلها المعتاد إلا إنه شكلت العلامات التجارية ذاتها قيمة كبيرة من شأنها إحداث فرق كبير فى قيمة المنتجات وفقا لما تحمله من علامة تجارية .وبناءا عليه يتضح مدى أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية و مدى تأثير ذلك فى خلق بيئة إقتصادية آمنة لتشجيع الإستثمارات الخارجية (المباشرة و غير المباشرة) لإختيار ذلك الإقليم ليصبح مركز لنشاطه.

ويبدو من الضرورى تحليل حقوق الملكية الفكرية من وجهه نظر أمنية و دراسة مدى تأثير إنتهاكات حقوق الملكية الفكرية على الأمن الإقتصادى و السياسى للدولة، فى ضوء العلاقة بين الملكية الفكرية و الأمن القومى و إيجاد حلول مناسبة لإحكام السيطرة على تلك الإنتهاكات, و يبدو السبيل الوحيد فى بناء إستراتيجية وطنية للملكية الفكرية يتم من خلالها إنشاء

جهاز قومى يحقق الرقابة القانونية و الإختصاص القضائى و يمتلك السلطة التنفيذية التى تمكنه من تولى زمام الأمور بكل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية .

ولذلك يدرس هذا البحث طبيعة العلاقة بين الملكية الفكرية و الأمن القومى (مبحث أول) و مدى إنعكاس إنتهاك حقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى (مبحث ثانى)

أولا : تحليل العلاقة بين الملكية الفكرية و الأمن القومى

❖ **الأمن القومى:**

يمثل الأمن اغلى ما يمكن تقديمه فى العالم على مدار التاريخ و يتجسد معناه فى الطمأنينة التى يشعر بها الإنسان حيال تواجده فى مكان معين ، و يشمل ذلك الشعور إحساسه بالأمان على كل ما يهتم لأمره (نفسه- أهله – ماله – تجارته....الخ) ، و لكن ذلك الإحساس لا يتولد بالفطرة فأصل فطرة الإنسان الخوف، و بيد أن الإنسان كائن إجتماعى بالفطرة لجأ لتكوين أسرة ،و من ثم تجتمع الأسرة بمثيلاتها ليكونوا قبيلة وبالتالى يظهر الشكل المبسط للشعب فقال الله تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ) الحجرات آيه رقم (١٣) ، فتظهر نتيجة لذلك معاملات مختلفة فى شتى المجالات بين أفراد المجتمع الواحد ،و قد يتعدى أوينتهك أحدهم حقوق الأخر مما يسبب فقدان البعض الإحساس بالأمن داخل المجتمع الواحد فكان لا بد من وضع قوانين حتى يطمئن كل فرد من أفراد ذلك الشعب على شؤونه و ممتلكاته, و لضمان تنفيذ تلك القوانين ظهرت الدولة و التى تتمثل فى الحكومة القائمة على مباشرة شؤون الشعب و مراعاه تنفيذ تلك القوانين حتى تنتشر الطمأنينة مرة أخرى بين أفراد الشعب الواحد و من ثم يستمد الفرد الإحساس بالأمن.

ويبدو من المهم أيضا الإشارة إلى التطور الإقليمى للشعب ذاته ،حيث تنخرط الدولة عقب ذلك فى معاملات بينها و بين الدول و الشعوب المحيطة و تظهر مرة أخرى أهمية الإحساس بالأمن و لكن هنا يختلف المصطلح و يتطور ليصير (الأمن القومى) ولعل ما قد يشغل الأذهان فعلا هو مفهوم الأمن القومى . فمصطلح الأمن القومى يبدو مرنا للغاية يستعمله السياسين كلما أشاروا لأحد الموضوعات ذات درجة عالية من الحساسية أيا كان مجال ذلك الموضوع و ما أن تم ذكر مصطلح الأمن القومى كان ذلك بمثابة أنذار للتوقف عن الجدال فى ذلك الموضوع تحديدا و عدم ذكر تفاصيل بخصوصه, و إذا ما بحثنا فى الدراسات القانونية المختلفة يلاحظ ان القانون لم يعرف الأمن القومى تعريفا واضحا و صريحا إنما ترك الباب مفتوحا لأى تعريف ،و قد يوضح البعض الدور الإستشارى لمجالس الأمن القومى لتقديم النصح و المشورة للحكومة فى أى قضايا فد تمس الأمن القومى.[١]

نظرا للتطور العالمى و نتيجة لإنتشار الحروب بين الشعوب و بعضها و ظهور تحالفات بين الشعوب و بعضها و عقب إندلاع الحروب العالمية و الحروب الباردة إتجهت الدول لصياغة مفهومها الخاص للأمن القومى لضمان وضع القواعد اللازمة لحماية مصالحها و مصالح شعبها من المخاطر الداخلية و الخارجية على حد سواء, ففي ١٩٦٨ عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية ."
وفي١٩٩٠ عرف تشارلز مائير الأمن القومي على أنه: "القدرة على التحكم في تلك الظروف المحلية والأجنبية التي يرى الرأي العام لمجتمع ما، أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه" [٢]

ولعل فى نظرالباحث إن لشرح مفهوم الأمن القومى بشكل مبسط يجب الرجوع لأصل مفهوم الأمن و المرتبط بالطمأنينة

[١] - Joseph J. Romm, Defining National Security: The Nonmilitary Aspects (New York: Council on Foreign Relations Press, ١٩٩٣), p. ٣
[٢] -Manshour Varasteh, Understanding Iran's National Security Doctrine: The New Millennium (Leicestershire: Matador, ٢٠١٣), p. ٤

. فمثلما كان أمن الفرد شعوره بالأطمئنان داخل المجتمع كان الأمن القومى هو شعور الشعب بالإطمئنان فى المجتمع الدولى الكبير ، فهنا يأتى التحدى الذى تواجهه حكومة الدولة لبث الطمأنينة فى نفوس أفراد الشعب الواحد ليأمنوا على مصالحهم فى أوساط المجتمع الدولى الكبير و من هنا ظهرت المصطلحات المرتبطة بالأمن القومى مثل : الأمن الغذائى- الأمن المائى- الأمن الوقائى – الأمن البيئى .....إلخ.

- يتضح مما تقدم إن الدولة تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:- الإقليم- الشعب – الحكومة.

فالإقليم: هو الأرض التى تتشكل عليها الدولة بما تحمله من موارد طبيعية و بشرية و يفصلها عن الدول الأخرى حدود تفصل بين حقوق شعبها و حقوق الشعوب المجاورة.والشعب: هو مجموعة الأفراد الذين أجتمعوا ليتخذوا من ذلك الإقليم مركز لحياتهم و أرتضوا بذلك المكان بما فيه من موارد ليسكنوا فيه و شعروا حيال ذلك بالإطمئنان.الحكومة: هى الفرد أو المجموعة التى تباشر مراعاة مصالح الشعب الذى يسكن الإقليم و تتولى إدارة الموارد بالشكل الأمثل لإستمرار شعوره بالإطمئنان.

وقال الله تعالى : (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) قريش الأيات (٤،٣). وإنما الأمن المطلق إلا من الله عز و جل و لكن نستوضح من ذلك مفهوم الأمن القومى: هو تلك الثقة التى تتولد لدى الشعب حيال حكومتة، و التى تضمن له الإستغلال الأمثل لموارد الأقليم بما يحقق التنمية المستدامة ،و الحفاظ على ذلك الإقليم من كل الأخطار التى قد تضر مصالح الشعب سواءا كانت داخلية أو خارجية.

❖ **وبالإنتقال إلى مفهوم الملكية الفكرية.**

- **حق الملكية** بوجه عام هو أحد أهم الحقوق التى ظفر بها الإنسان ، فأصل الملك لله وحده عز و جل قال الله تعالى :(وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ) النور- آيه ٤٢ هو الذى يملك الأرض و السماوات و ما عليهما و ما بينهم. و الله سبحانه و تعالى إستخلف الإنسان فى الأرض و أمره بإستخدام الحق فى الملكية و قال الله تعالى : (ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ

وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) الحديد آيه-٧

و الإنسان بفطرته يسعى للتملك و كان سبيله للتملك هو الإستحواذ و الإغتصاب وكان يسعى لضمان حقه للتصرف فى ما يمتلكه بشتى أنواع الطرق،إلا إنه ما أن إجتمع الفرد فى قبيلة أو مجتمع يحكمه نظام كان لابد من إيجاد طريقة عادلة لتوزيع و إثبات الملكيات فكان الأصل ان الملكية عامة إستخلف الله فيها البشر أجمعين (ملكية عامة) ، و من ثم بدأت تظهر الملكية الخاصة وفقا لإجتهاد كل شخص على حدة فى الإطار الذى ينظمه له المجتمع و تقديرا لذلك الإجتهاد و فى أعقاب الثورة الفرنسية نص دستور فرنسا ١٧٩١ فى المادة ٨٧ على أن (حق الملكية مقدس لا يجوز إنتهاك حرمته)، كما نصت المادة ٥٤٤ من القانون المدنى الفرنسى على ذلك، حيث كان من الضرورى تقدير الأفراد حيال ما تم بذله من جهود لإكتساب تلك الملكية و توفير الحماية اللازمة لإيجاد حافز نحو الإستمرار فى العمل، و من ثم إزدهار المجتمع و نموه و قياسا على ذلك كان الدستور المصرى لعام ٢٠١٩ أكثر وضوحا حيث نص فى المادة ٣٣ على (تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية) وفى المادة ٣٤ من الدستور على إن (للملكية العامة حرمة، لا يجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقًا للقانون.) و فى المادة ٣٥ من الدستور على إن (الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدمًا وفقا للقانون). و بذلك تظهر أهمية حق الملكية و دور الدولة أو الحكومة فى سن القوانين المنظمة لذلك الحق بما يكفل عدم تعارض حق الملكية الخاصة مع المنفعة العامة للشعب .

- **واذا ما نظرنا إلى الملكية الفكرية فهى :** مصطلح قانونى حديث يشير إلى حق الشخص فى ما نتج عن ذهنه من أفكار و لكن الأصل فى الملكية كحق هو القدرة على الإستحواذ و التصرف فكيف يكون التصرف فى الملكية الفكرية؟ لذا كان من الضرورى تحديد المعنى المقصود بالملكية الفكرية و كيف ينشأ الحق فى الملكية وفقا لذلك. تعددت تعريفات الملكية

الفكرية، حيث عرفها البعض على إنها "القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكرى المفرغ ضمن مصنفات مدركة (الملكية الفكرية الفنية و الأدبية) أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية و التجارية (الملكية الصناعية) "[١]

و جاء أيضا تعريفها بإنها " سلطة مباشرة يعطيها القانون على كافة منتجات عقله و تفكيره و تمنحه مكنه الأستئثارو الإنتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من مردود مالى للمدة المحددة قانونا و دون منازعة أو إعتراض من أحد" [٢] . إلا إن تلك التعريفات من وجهة نظرنا ليست جامعة ولا توضح الفرق بين الملكية الفكرية و بين الحقوق الناشئة عليها . فالملكية الفكرية هى نتاج كل إبداع عقلى متى تحول إلى الشكل المادى الملموس شريطة أن يتمتع بالجدة (جديد) و الأصالة (أصلى غير مقلد) و تتعدد أشكاله و أنواعه . و سوف يتم تناول لاحقا الأشكال و الأنواع المعروفة إلا إننا نتنبأ بإمكانية ظهور أشكال و أنواع جديدة للملكية الفكرية بمرور الزمان وفقا لمتطلبات كل عصر.

- أما حقوق الملكية الفكرية هى تلك الحقوق التى تنشأ نتيجة للملكية، حيث تكفل لصاحبها ممارسة أشكال التصرف فى نتاج فكره و إبداعه و التى من شأنها تشجيعه لبذل المزيد من الجهد للإستثمار فى أفكاره و هناك ستة أنواع رئيسية للملكية الفكرية و هى كالأتى:-

١- براءات الإختراع: تمثل المستند الرسمى الذى تمنحه حكومة الدولة لصاحب الإختراع بما يكفل له الحق فى الإستخدام و التصرف فى إختراعه حصريا لمدة زمنية معينة .ويسقط ذلك الحق الحصرى بعد إنقضاء المدة الزمنية المحددة للصالح العام و يتاح إستخدام الإختراع للجميع. و لعل السبب لذلك هو تشجيع الأفراد للإنفاق على البحث و التطوير .[٣] وجدير بالذكر إنه قد يدخل ضمن حيز حق براءة الإختراع الأصناف النباتية الجديدة ،حيث نصت إتفاقية التريبس على أنه

٤-حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في التشريع الجزائرى- رسالة ماجستير,جامعة منتورى قسنطينة ٢٠١٢ قسم المكتبات, الجزائر ص ٢٤.

٥- عامر محمد الكسوانى،الملكية الفكرية، دار الجيب للنشر و التوزيع عمان ١٩٩٨,ص٦٨.

[٣] - Field, Thomas G. Jr, "Intellectual Property: The Practical and Legal Fundamentals" (٢٠٠٦). Law Faculty Scholarship. ٣٨٢.

يجب على الأعضاء منح الحماية للأصناف النباتية – إما عن طريق براءات الاختراع أو نظام فعال فريد أو بأي مزيج منهما.

٢- حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة: حق المؤلف مصطلح قانوني يصف حقوق المبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية، وتشمل المصنفات المحمية بحق المؤلف أنواعا كثيرة انطلاقا من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام، ووصولا إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسوم التقنية[١] و كذا تشمل الحقوق المجاورة مثل حقوق فنانو الأداء والمخرجين و المنتجين و الملحنين ....إلخ.

٣- التصميمات الصناعية و تصميمات الدوائر المتكاملة: التصميمات الصناعية هى كل ترتيب للخطوط و كل شكل مجسم بألوان أو لغير ألوان إذا إتخذ مظهرا يتسم بالجدة (جديد) و كان قابلا للإستخدام الصناعى, و لعل ذلك التعريف واضح حيث أشترط لإعتبار التصميم يستحق الحصول على الحق الحصرى أن يكون جديدا و يمكن إستخدامه صناعيا وذلك كما نصت المادة ١١٩ من القانون المصرى ٨٢ لعلم ٢٠٠٢. أما فيما يخص التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة فالحق الحصرى يقع فقط على التخطيط أو الخريطة المستخدمة لتصميم الدائرة المتكاملة بغرض تحقيق وظيفة إلكترونية محددة بشرط أن تكون نتاج جهد فكرى جديد أصلى لصانعها و أن لا تكون معروفة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى.

٤- العلامات التجارية : هى أى كلمة أو عبارة أو رمز أو تصميم أو مجموعة منهم تستخدم لتحديد سلعة أو خدمة معينة [٢] و يمكن تعريفها على أنها العلامات التى تستخدم فى التجارة لتحديد المنتجات و الخدمات[٣] بينما عرفتها المادة ٦٣ من قانون ٨٢ لسنة٢٠٠٢ " العلامة التجارية هى كل ما يميز منتجا سلعة أو خدمة عن غيرة ، و تشمل على وجة الخصوص

---

[٧]- تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٨- تعريف مكتب البراءات و العلامات التجارية الأمريكى.

United States Patent And Trademark Office

https://www.uspto.gov/

٩- تعريف مكتب الإتحاد الأوروبى للملكية الفكرية.

European Union Intellectual Property Office (EUIPO)

https://euipo.europa.eu/

الأسماء المتخذة شكلا مميزا ، والإمضاءات ، والكلمات والحروف والأرقام والرسوم و الرموز ، وعناوين المحال والدمغات ، والأختام والتصاوير ، والنقوش البارزة ، ومجموعة الألوان التى تتخذ شكلا خاصا و مميزا و كذلك أى خليط من هذة العناصر اذا كانت تستخدم أو يراد ان تستخدم إما فى تمييز منتجات عمل صناعى أو إستغلال زراعى ، أو إستغلال الغابات أو لمستخرجات الأرض ، أو اية بضاعة ، وإما لدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها وإما للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون العلامة التجارية مما يدرك بالبصر "ووفقا لذلك تتمتع تلك العلامة بحق يعطيها قيمة مادية و يمنح مالكها حرية التصرف فيها بالبيع أو التصريح للغير بإستخدامها نظير مبلغ مالى .

٥ - **المؤشرات الجغرافية:** نصت المادة ١/٢٢ من إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس) على أنه " في هذه الإتفاقية تعتبر المؤشرات الجغرافية هي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضى بلد عضو، أو في منطقة أو موقع في تلك الأراضي، حين تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها" و المؤشر الجغرافى هو تلك الصفات التى يتمتع بها منتج معين نظرا للإقليم الموجود فيه بناءا على خصائص طبيعية فريدة تنعكس عليه و تضيف له جودة مميزة عن المنتجات المماثلة فى أماكن مختلفة و من ثم إستحق الحماية، حيث أن المؤشر الجغرافى المميز يجعل من المنتجات ذات قيمة مرتفعة عن مثيلاتها .

٦- **الأسرار التجارية:** هى تلك المعلومات المتعلقة بالتجارة و التى من شأنها إضفاء قيمة للمنتجات التجارية ,و تكون معلومة لمجموعة صغيرة من الأشخاص و تخضع لإجراءات حماية من أصحابها بما فى ذلك إبرام إتفاقات السرية مع الشركاء و الموظفين المسموح لهم بالإطلاع على تلك الأسرار،حيث يعد إستخدام الغيرلتلك المعلومات بدون تصريح أو الكشف عنها إنتهاكا لحماية السر التجارى و يعد ذلك منافيا لممارسات التجارة النزيهة و من هنا وجب حماية تلك الأسرار .

- ***مدة الحماية:*** تختلف مدة الحماية القانونية لكل نوع من أنواع حقوق الملكية الفكرية وفقا للإتفاقيات و المعاهدات الدولية . و لعل أحدثها و أهمها هى إتفاقية (التريبس) و التى حددت مدة الحماية لبراءات الإختراع لفترة تبلغ ٢٠ سنة تبدأ من تاريخ إيداع الطلب,أما فيما يتعلق بحقوق المؤلف فتكون مدة الحماية هى مدة حياة المؤلف و تمتد لمدة ٥٠ سنة بعد الوفاه و يبدأ إحتساب تلك المدة من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهورو إذا ماكان المصنف مشترك فتكون مدة الحماية هى مدة حياتهم جميعا و تمتد ٥٠ سنة بعد وفاه أخرهم ولكن فى حالة المصنفات الجماعية التى قد يكون المالك فيها شخصا إعتباريا تكون مدة الحماية ٥٠ عاما فقط من تاريخ النشر او الإتاحة للجمهور و إذا ما كان شخصا طبيعيا تطبق القاعدة ذاتها (مدة حياته+٥٠ سنة عقب الوفاة) .أما فيما يخص مصنفات الفن التطبيقى فمدة الحماية المقررة ٢٥ عام فقط من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهور. أما التصميمات الصناعية فمدة الحماية تختلف وفقا للقوانين الداخلية لكل بلد و لكن يشترط ألا تقل عن ١٠ سنوات . العلامات التجارية المسجلة تكتسب مدة حماية ١٠ سنوات يبدأ إحتسابها من تاريخ تسجيل العلامة و يمكن تجديدها لمدد أخرى مقابل رسوم مقررة، و بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فمن وجهه نظرنا إنه بمجرد تسجيل مؤشر جغرافى يجب تمتعه بالحماية مالم يلغى هذا التسجيل إلا إن بعض التشريعات الوطنية حددت مدة ١٠ سنوات قابلة للتجديد[١] بينما أغفل البعض الأخر ذكر مدة الحماية القانونية. و فيما يخص الأسرار التجارية فلابد أن نضع فى الإعتبار أن الأصل فى تحقيق الحماية هو بقاء المعلومات سرية و لكن إذا كان لابد من تسجيل مكونات سرية لمنتج معين أو عقاقير طبية لإستخراج التصاريح اللازمة لبيعه و تسويقه فى البلد فتعتبر تلك الأسرار معلومات غير مفصح عنها و تكفل القوانين الوضعية حماية لتلك المعلومات فمثلا نصت المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٨ على الأتى" على الجهة المختصة التى تتلقى بناءا على طلبها معلومات غير مفصح عنها لازمة للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلية أو الزراعية أن تثبت فى سجل خاص تعده لهذا الغرض تاريخ تقديم هذة

١٠- كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا ورومانيا ونيوزيلندا وماليزيا.

المعلومات إليها ، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بحمايتها من الإفشاء الذى يؤدى إلى إستخدام تجارى غير منصف و ذلك بما يتفق و طبيعتها و حتى زوال صفة السرية عنها، أو لمدة لا تزيد على خمسة سنوات أو أى الفترتين أقل." كما نصت المادة الخامسة من لائحة حماية المعلومات التجارية السرية فى السعودية على أنه: " عند اشتراط جهة رسمية مختصة تقديم معلومات ـ عن اختبارات سرية أو أي بيان تم التوصل إليه نتيجة جهود معتبرة للموافقة على تسويق الأدوية أو المنتجات الزراعية الكيميائية التي تستخدم فيها مواد كيميائية جديدة، فعلى هذه الجهة أن تلتزم بحماية هذه المعلومات من الإستعمال التجاري غير المنصف لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ الحصول على الموافقة.و كان السبب الرئيسى لسن القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية هو تشجيع أصحاب حقوق الملكية الفكرية على الإفصاح عن ما توصلوا إليه من معلومات و أفكار مع توفير الحماية اللازمة لهم و إيجاد الحافز بما يكفل تحقيق الربح المادى الذى يعود عليهم نظير إستئثارهم بالحقوق الحصرية لإستغلال حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم لمدة زمنية محددة ، و يعود ذلك أيضا بالنفع على المجتمع حيث تشجعهم تلك الإجراءات للإستمرار فى إنتاج المزيد من ثمار أفكارهم، وبذلك يستفيد المجتمع ككل من تلك الثمار عقب إنقضاء مدة الحماية و سقوط تلك الملكية الفكرية فى الحيز العام لتصبح معرفة يستفيد بها أفراد ذلك المجتمع، حيث تستغل لتحقيق الرفاهية اللازمة لهم إضافة إلى إمكانية إستغلالها من أصحاب الفكر الأخرين لإنتاج المزيد من المعرفة.

❖ **أما عن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية و الأمن القومى**

يشير روبرت ماكنمارا الى أن "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس النشاط العسكري وإن كان يتضمنه. إن الأمن هو

التنمية، فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة."[1]

فالأمن القومى مرتبط إرتباطا وثيقا بفروع الأمن الأخرى و لعل أهمها هو الأمن الإقتصادى. و يعرف البعض الأمن الإقتصادى على إنه " حماية الفرد من الفقر و شعوره بالطمأنينة و عدم الخوف من إحتياجه المادي"[2] و يعرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه" المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن و مشجع للإستثمار الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي."[3] بينما يرى البعض أن الأمن الإقتصادى " هو الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، فإن حسن وإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبمواصفات جيدة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم احتكار الإنتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة، وحسن التوزيع، وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاتهم بطرق غير مشروعة، وعدم التبعية الاقتصادية للغير، وتوافرأدوات التنمية الاقتصادية من مادية وبشرية"[4]

و تشير كل التعريفات السابقة الى أن الأمن الإقتصادى يعتمد على قدرة الدولة على توفير بيئة إستثمارية آمنه بما يضمن التنمية المستدامة و ذلك بالفعل ذات الهدف من توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية و التى تستهدف تشجيع أصحاب الفكر

١١- روبرت ماكنمارا ,جوهر الأمن,ترجمة/ يونس شاهين , الهيئة المصرية العامة للنشر و التأليف - القاهرة ١٩٧٠.
(وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقًا)
١٢- عبد الواحد حميد الكبيسي، صبري بردان الحياني، الإرشاد و التوجيه التربوي: دراسات و بحوث، الطبعة الأولى، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ٢٠١٢ ،ص ٢٤٨.
[13]- باسمة كزار حسن، أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد ٠٩ ،العدد السابع و العشرون، ٢٠١٣، ص ص ٣٥-٨٢.
١٤- معن خالد القضاة، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١ ،ص ١٠.

على الإنتاج المثمر و كذا تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال إثراء المجتمع بالمعرفة بشكل مستمر، حيث تحدد مدة مناسبة لإحتكار تلك الأفكار كل منها حسب مدى شدة إحتياج المجتمع لها. لذا كان من البديهى الإشارة الى العلاقة الموجبة بين حماية حقوق الملكية الفكرية و الأمن الإقتصادى فكلما كانت الدولة تحقق مستويات عالية من الحماية لتلك الحقوق أثر ذلك بالإيجاب على أمنها الإقتصادى.

و بيد أن العنصر الإقتصادى بموارده الثلاثة (الغذائية و المعدنية و الصناعية) يعد أحد أهم العناصر قوة و تأثيرا على الأمن القومى . قد تتخذ الدولة بعض أساليب التوظيف السياسى للعنصر الإقتصادى فى علاقاتها مع الدول الخارجية مثل تقديم الإغراءات و الحوافز الإقتصادية للدول الخارجية للتشجيع على الإستثمار [١] فكان لزاما عليها ضمان الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية لضمان الحصول على النتائج المرجوة من إتباع ذلك الإسلوب السياسى و الإقتصادى.

ثانيا: تأثير إنتهاك حقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى:-

ساهمت العولمة في تعزيز أنظمة حماية الملكية الفكرية في العديد من البلدان. و تظهر ضرورة ذلك خاصة للكيانات الاقتصادية و المؤسسات التي تعتمد على المعرفة ، حيث أدى التطور فى مجال التكنولوجيا و زيادة الطلب محليا على المشروعات الإبتكارية إلى إنعكاس الدور المهم الذى تلعبه الملكية الفكرية فى الإقتصاد على المستوى الوطنى .[٢]

[١]- إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧) ص ١١٤.

[٢]-Pankevych, V.; Bilous, I.; Omelyanenko, V.; Nagornyi, Y.; Sukhostavets, A. ٢٠١٩. The
world market of intellectual property objects and interests of national security of countries, *Journal of Security and Sustainability Issues*

فلقد لعبت العولمة دورا مؤثرا في سهولة و سرعة إنتقال المعلومات حول العالم مما قد يسبب أضرار لتلك الكيانات الإقتصادية التى تباشر أعمالها إعتمادا على حقوق الملكية الفكرية الأمر الذى جعل الدول المتقدمة اقتصاديا تنظر لضرورر الإهتمام بوضع نظام عالمى يوفر الحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية بما يضمن مصالحها الإقتصادية، و من ثم الحفاظ على أمنها القومى.

فى هذا الخصوص يأتى التساؤل هل يساعد توفير حماية لحقوق الملكية الفكرية على تحقبق متطلبات الأمن القومى للدول المتقدمة اقتصاديا ؟ و كيف يؤثر توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى للدول النامية؟.

قبل محاولة الإجابة على هذا التساؤل يتبادر الى الذهن مقولة العالم والفيلسوف الكندي مارشال ماكلوهان حيث قال " العالم سيكون قرية صغيرة" فلقد تنبأ مارشال ماكلوهان بأن الإنفتاح العالمى سيجعل العالم مثل القرية الصغيرة مما قد يجعل أحد الأحداث فى أطراف ذلك العالم يؤثر على كل قطر من أقطاره.

❖ **الأثر فى الدول المتقدمة:-**

كما سبق الإشارة إليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا و التى تباشر مؤسساتها الإستثمار فى المجالات التكنلوجيه، و التى تعتمد على العلوم و المعرفة هى الأكثر تضرراً من التعرض لإنتهاكات حقوق الملكية الفكرية و لعل ذلك كان الدافع للتحرك نحو إبرام المعاهدات و

الإتفاقيات الدولية لوضع قواعد لحماية حقوق الملكية الفكرية و تحقيق القدر المطلوب من الإلتزام نحو تلك الحقوق من الدول المشاركة.

ولكن الدافع فى بداية الأمر قد يبدو إقتصادى فقط و قد ينظر إليه أصحاب المصالح المعارضين لحماية حقوق الملكية الفكرية إنه ظلم و يحرمهم و يحرم شعوب الدول الفقيرة من الوصول للرفاهية القائمة على إستغلال تلك الحقوق عن طريق التقليد ، إلا إنه من وجهة نظر الدول المتقدمة فإن تلك الإنتهاكات إمتدت و تجاوزت الأضرار الإقتصادية و إنعكست على الأمن القومى للدولة ذاتها و أصبح لابد أن تتعامل مع الموقف بشتى الطرق المتاحة حفاظا على أمنها القومى . فعندما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية إنتهاكات شديدة لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها خاصة عندما عظمت جمهورية الصين الشعبية قدرتها الصناعية و إتجهت فى بداية رحلتها لسياسة التقليد و إنتهاك حقوق الملكية الفكرية مما شكل تهديدا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية القومى[١] وترتب على ذلك إتخاذها لمجموعة من الخطوات غير المسبوقة لمواجهة ذلك التهديد. ففى عام ٢٠١٤ أصدر المكتب التنفيذى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية التقرير رقم ٣٠١ حول التحديات التى تواجه الصناعات الإبداعية و المبتكرة فى الأسواق الخارجية كما شمل قائمة بالدول التى تنظر اليها الولايات االمتحدة الأمريكية بعين الإعتبار لإنتهاكات حقوق الملكية الفكرية و تصدرت الصين تلك القائمة ، كما تم إستحداث قسم لمهام الأمن القومى فى إدارة شئون الملكية الفكرية يتولى فحص و تحليل المشكلات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و تقديم إقتراحات ذات إطار قانونى لإداراتها [٢]. إضافة لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية أجندة سياسة التجارة الوطنية فى عام ٢٠١٧ و صنفت حماية الملكية الفكرية من أولويات سياساتها العليا حيث أكدت على أن تطوير وإنفاذ حقوق

[١] Laura C. Nastase, Made in China: How Chinese Counterfeits are Creating a National Security Nightmare for the United States, ١٩ Fordham Intell. Prop. Media & Ent. L.J. ١٤٣ (٢٠٠٨). Available at: https://ir.lawnet.fordham.edu/iplj/vol١٩/iss١/٣

[٢] McGovern, Geoffrey, Maria McCollester, Douglas C. Ligor, Sheng Tao Li, Douglas Yeung, and Laura Kupe, *The Role of Intellectual Property in U.S. Homeland Security*, Homeland Security Operational Analysis Center operated by the RAND Corporation, RR-٣٠٣٩-DHS, ٢٠١٩. As of December ٢٢, ٢٠٢٢: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR٣٠٣٩.html

الملكية الفكرية هو السبيل لجعل الولايات المتحدة تستمر في كونها واحدة من أكثر الدول إبداعًا في العالم.[١] ، وفى ١٣ اغسطس ٢٠١٨ تأسست فى الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن القومى للذكاء الإصطناعى و ذلك من أجل متابعة و مراجعة التطورات المتعلقة بالذكاء الإصطناعى و التقنيات المرتبطة به[٢]

و فى ٢٢ مارس ٢٠١٨ أصدر مكتب الممثل التجارى التابع للمكتب التنفيذى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التحقيقات حول ممارسات و سياسات جمهورية الصين الشعبية المتعلقة بمجالات نقل التكنولوجيا و الإبتكار و حقوق الملكية الفكرية و اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة جمهورية الصين الشعبية بإنتهاك حقوق الملكية الفكرية و هددت بسحب إستثماراتها من الصين مع فرض عقوبات إقتصادية. كما ترسخ لدى العالم صورة ذهنية تظهر جمهورية الصين الشعبية بالمعتديه على حقوق الملكية الفكرية و أصبح أى منتج صينى يكتسب سمعة بإنه مزور أو مقلد أو غير أصلى , الأمر الذى هدد الأمن القومى الصينى نفسه و جعلها تعيد النظر نحو وضع إستراتيجية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية و تعديل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية كما تمكنت الصين فى ١٥ يناير ٢٠٢٠ من توقيع الإتفاقية الإقتصادية و التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية و التى تناولت عدة مجالات يتصدرهم حماية حقوق الملكية الفكرية و نقل المعلومات و تم بعد ذلك توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين البلدين فى تلك المجالات . فمن هنا يلاحظ أن الدول المتقدمة نظرت لإنعكاس إنتهاك حقوق الملكية الفكرية على أمنها القومى بعين الإعتبار و توقعت تداعيات الصراع القائم نتيجة ذلك و أثاره على الأمن العالمى و إتخذت اللازم نحو تحقيق السلام الإقتصادى العالمى حماية للمصالح المشتركة . فتحولت الصين من مقلد للملكية الفكرية إلى شريك إقتصادى مهم لأكبر دول العالم ، و من ثم تمكنت من تعديل الصورة الذهنية السيئة لتصبح من أقوى دول العالم الإقتصادية . كما إستطاعت

[١] https://www.state.gov/intellectual-property-enforcement/
الموقع الإلكترونى احكومة الولايات المتحدة الأمريكية

[٢] H.R. ٥٥١٥, ١١٥th Cong. §١٠٥١(a)(١).

الولايات المتحدة الأمريكية إتخاذ اللازم نحو الحفاظ على أمنها القومى [١].

❖ **الأثر فى الدول النامية:-**

وضعت لجنة السياسة التنموية التابعة للمجلس الإقتصادى و الإجتماعى للامم المتحدة معايير و حدود حول إدراج الدول الأقل نموا فى قائمة خاصة و ذلك بناءا على الأتى : (١) إنخفاض الدخل القومى الإجمالى للفرد . (٢) ضعف الأصول البشرية. (٣) الحساسية الإقتصادية. و بناءا على ذلك و وفقا للتقييم التى أجرته اللجنة فى عام ٢٠٠٣ يتضح لنا إن الدولة التى يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى من ٧٥٠ دولار و حتى ٩٠٠ دولار بشرط ألا يتجاوز عدد سكانها ٧٥ مليون نسمة يتم إدراجها ضمن قائمة الدول الأقل نموا.

ولكن إذا ما تجاوزت الدولة تلك المعايير دخلت فى طور الدول النامية. و يمكن القول أن الدول النامية هى تلك التى قد تعانى من إنخفاض مستوى المعيشة و لكن تمتلك المقومات الأخرى التى من شأنها زيادة حركة عجلة النمو مثل القوة البشرية و القدرة التصنيعية و الثروات الزراعية أو المعدنية. لذا كان من الضرورى وجود حماية لحقوق الملكية الفكريةفى تلك الدول .فليس من البديهى أن ي نظر لحماية حقوق الملكية الفكرية فى الدول الأقل نمو حيث يهتم شعبها بأساسيات الحياة

[١] Peter K. Yu, From Pirates to Partners: Protecting Intellectual Property in China in the Twenty-First Century.٥٠ Am. U.L. Rev. ١٣١ (٢٠٠٠).
Available at: https://scholarship.law.tamu.edu/facscholar/٣٨١

من مأكل و ملبس ولا يمتلكون القدرة التنموية بل يصارعون الظروف المعيشية الصعبة من أجل البقاء و يعتمدوا فى ذلك على الإعانات و المساعدات الخارجية و لكن الدول النامية متى بدأت فى الصناعة و الإنتاج و كان لزاما عليها أن تواكب حركة التجارة العالمية و تشارك فيها لتحقيق التنمية المرجوة .و من ثم الإلتزام بقواعد التجارة الحرة والتى تتحقق فقط فى إطار قانونى دولى تحكمه المعاهدات و الإتفاقيات الدولية، التى تحث جميعها على توفير قدر من الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

و بما أن النمو الإقتصادى للدولة هو أحد أهم ركائز أمنها القومى و حيث أن الدول النامية تسعى جاهدة لتكتسب مكانة سياسية بين دول العالم و تحقيق مكانة إقتصادية تمكنها من الإرتقاء بمستوى شعبها المعيشى و مواكبة الدول المتقدمة فى العالم تبين لها ضرورة بناء إستراتيجية قومية لحقوق الملكية الفكرية.

و لعل ما أصدرته اللجنة الإجتماعية و الإقتصادية لغربى أسيا فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٥ من توصيات أهمها " إنشاء هيئة عامة واحدة فى كل بلد عربى تتولى شئون الملكية الفكرية كلها, بحيث يكون لديها مكتبتها المتخصصة و قاعدة بيانات متكاملة و نقطة إتصال بالكيانات المماثلة على الصعيدين الإقليمى و العالمى ، وإنشاء قاعدة بيانات عربية لحقوق الملكية الفكرية يكون الهدف منها تيسير الحماية الفعالة لهذة الحقوق فى إطار من التنسيق. و إنشاء محاكم وطنية متخصصة فى الملكية الفكرية يكون فيها التقاضى على درجة واحدة من هيئة ثلاثية من القضاة على أن يتم تزويدهم بالتأهيل القانونى المناسب. و يعد الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية الموضوعية المرجعية فى مجال حقوق الملكية الفكرية بجناحيها ضرورية فى إطار حماية حقوق الملكية الفكرية."[١]

[١] https://digitallibrary.un.org/record/١٢٩٢٢٣٣?ln=en

و من الدول النامية التى أسرعت بالتحرك نحو وضع إستراتيجية قومية لحماية حقوق الملكية الفكرية هى الفلبين سنة ٢٠٢٠ [١] حيث وضعت إستراتيجية للعمل على خمسة أهداف رئيسية:-

(١) دعم التقدم فى القطاعات من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية.

(٢) تشجيع الإبتكار و إستخدام و تسويق الملكية الفكرية.

(٣) الإرتقاء بالصناعات الإبداعية والثقافية.

(٤) تحسين النظام القانوني والمؤسسات والأنظمة المتعلقة بالملكية الفكرية.

(٥) إزالة الغموض عن الملكية الفكرية وتعميمها وإضفاء الطابع المهني عليها.

و تم وضع الخطوات اللازمة لتنفيذ كل هدف وفقا لطبيعة كل منها و جاء فى نهاية تلك الإستراتيجية أن الإستنتاجات انه لمواجهة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية المتغيرة في المجتمع كان من المهام الحيوية لأى بلد أن تعثر على موارد جديدة تحقق النمو الشامل و المستدام و الملكية الفكرية مورد يحفز المعرفة المبتكرة والإبداعية ، يمكن الاستفادة منها وتعظيمها للحفاظ على أي اقتصاد وتعزيزه فالابتكار والأنشطة الإبداعية لا غنى عنهما، وهى من العوامل

التطورات فى تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية فى الدول العربي
E/ESCWA/GRID/٢٠٠٥/٨

[١] https://www.ipophil.gov.ph/national-intellectual-property-strategy-nips/#:~:text=The%٢٠National%٢٠Intellectual%٢٠Property%٢٠Strategy,agricultural%٢٠self%٢Dsufficiency%٢C%٢٠and%٢٠inclusive

التي وتدفع الميزة التنافسية لأي اقتصاد كما إن تحقيق رؤية الإستراتيجية الوطنية وصولا لنظام يحمى حقوق الملكية الفكرية بشكل فعال و على نطاق واسع من شأنه أن يرفع مستوى الحياة المعيشية للفلبينيين و يحقق مصالحهم.

الخلاصة:

تعد حماية الملكية الفكرية من أهم متطلبات الإستمرار لدفع حركة التجارة الدولية و تنظيمها الأمر الذى أدى لإضطلاع منظمة التجارة العالمية بمراقبة التطورات فى الأنظمة التشريعية لأعضائها فيما يتعلق بمجال الملكية الفكرية كما اتجه المجتمع الدولى لإبرام العديد من الإتفاقيات الدولية بشأن حماية الملكية الفكرية و تلتزم الدول الموقعة على تلك الإتفاقيات بأن تكفل قوانينها الحد الأدنى المطلوب من الحماية بما لا يتعارض مع عاداتها و تقاليدها أو يمس أمنها القومى. كما يجب أن تتخذ كافة الدول الموقعة على الإتفاقيات المنظمة لحماية الملكية الفكرية الإجراءات اللازمة نحو تطبيق تلك القواعد من خلال سلطاتها التنفيذية وضبط الأسواق بما يحقق الإستقرار المرجو بما لا يضر بالسوق العالمية. إضافة لذلك اتضح مدى أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث تنعكس الإنتهاكات المستمرة لحقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى للدول سواء كانت الدولة معتدية أو معتدى عليها مما يشكل تهديد على الأمن و السلام العالمى، حيث قد يتم توقيع عقوبات إقتصادية فى خضم ذلك النزاع بما يؤثر على إستقرار الإقتصاد العالمى و سير حركة التجارة العالمية.

و يبدو من المهم التأكيد على النقاط التالية :

- النهوض بالوضع الإقتصادى للدولة كأحد أهم العناصر لإستقرار أمنها القومى.
- العلاقة الموجبة بين حماية حقوق الملكية الفكرية الأمن القومى للدولة بوجه عام و بالأمن الإقتصادى على وجه الخصوص.
- تؤثر إنتهاكات حقوق الملكية الفكرية على الأمن القومى للدولة المعتدية مثلما تؤثر على الدولة المعتدى عليها.
- يؤثر إنتهاك حقوق الملكية الفكرية بشكل مباشر على الأمن القومى الداخلى للدولة و بشكل غير مباشر على الأمن و السلم العالمى.

التوصيات:

- تكثيف الجهود نحو تدريس و تعليم حقوق الملكية الفكرية فى نظام التعليم الأساسى فى مصر للتعريف به و بمدى أهميته للإقتصاد .
- ضرورة إدراج محتوى تعليمى خاص بالملكية الفكرية لطلبة الجامعات فى كافة التخصصات .
- تعريف طلبة الكليات العسكرية بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية و الإطار القانونى لحمايتها و الإعتبارات القومية لتحفظ الدولة على حماية بعض حقوق الملكية الفكرية كل فى مجاله.
- الإسراع بوضع إستراتيجية وطنية لحقوق الملكية الفكرية.
- سرعة إدخال الجهاز المصرى للملكية الفكرية حيز التنفيذ، على أن يتضمن الجهاز كافة السلطات الإدارية و التشريعية و التنفيذية لضمان عملهم فى تناغم نحو تنفيذ الإستراتيجية الموضوعة فى ذلك المجال.

المراجع العربية:

١ - التطورات فى تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية فى الدول العربي
https://digitallibrary.un.org/record/١٢٩٢٢٣٣?ln=en
E/ESCWA/GRID/٢٠٠٥/٨

٢-إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٧) ص ١١٤.

٣- باسمة كزار حسن، أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد ٠٩ ،العدد السابع و العشرون، ٢٠١٣، ص ص ٣٥-٨٢.

٤- حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في التشريع الجزائرى- رسالة ماجستير,جامعة منتورى قسنطينة ٢٠١٢ قسم المكتبات, الجزائر ص ٢٤.

٥- معن خالد القضاة، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي،عالم الكتب الحديث، إربد،الأردن,٢٠١١ ،ص ١٠.

٦- عامر محمد الكسوانى،الملكية الفكرية، دار الجيب للنشر و التوزيع عمان ١٩٩٨,ص٦٨.

٧- عبد المنعم المشاط,١٩٨٩, نظرية الأمن القومى العربى المعاصر,دار الموقف العربى, القاهرة.

٨- عبد الواحد حميد الكبيسي، صبري بردان الحياني، الإرشاد و التوجيه التربوي: دراسات و بحوث، الطبعة الأولى، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ٢٠١٢ ،ص ٢٤٨.

٩- روبرت ماكنمارا ,جوهر الأمن,ترجمة/ يونس شاهين , الهيئة المصرية العامة للنشر و التأليف - القاهرة ١٩٧٠.

المراجع الأجنبية:

١- Laura C. Nastase, Made in China: How Chinese Counterfeits are Creating a National Security Nightmare for the United States, ١٩ Fordham Intell. Prop. Media & Ent. L.J. ١٤٣ (٢٠٠٨). Available at: https://ir.lawnet.fordham.edu/iplj/vol١٩/iss١/٣

٢- McGovern, Geoffrey, Maria McCollester, Douglas C. Ligor, Sheng Tao Li, Douglas Yeung, and Laura Kupe, *The Role of Intellectual Property in U.S. Homeland Security*, Homeland Security Operational Analysis Center operated by the RAND Corporation, RR-٣٠٣٩-DHS, ٢٠١٩. As of December ٢٢, ٢٠٢٢: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR٣٠٣٩.html

٣- Pankevych, V.; Bilous, I.; Omelyanenko, V.; Nagornyi, Y.; Sukhostavets, A. ٢٠١٩. The world market of intellectual property objects and interests of national security of countries, *Journal of Security and Sustainability Issues* ٩(١): ١٢٣-١٣٧. http://doi.org/١٠,٩٧٧٠/jssi.٢٠١٩,٩,١(١٠).

٤- Peter K. Yu, From Pirates to Partners: Protecting Intellectual Property in China in the Twenty-First Century.٥٠ Am. U.L. Rev. ١٣١ (٢٠٠٠).Available at: https://scholarship.law.tamu.edu/facscholar/٣٨١.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكترونى لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية . -
- https://www.state.gov/intellectual-property-enforcement/
- الموقع الإلكترونى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية .
- https://www.wipo.int/about-ip/ar/
- الموقع الإلكترونى لمكتب البراءات و العلامات التجارية الأمريكى.
- https://www.uspto.gov/
- الموقع الإلكترونى لمكتب الإتحاد الأوروبى للملكية الفكرية.
- https://euipo.europa.eu/
- الموقع الإلكترونى لمكتب حقوق الملكية الفكرية بالفلبين.
- https://www.ipophil.gov.ph/national-intellectual-property-strategy-nips/#:~:text=The%٢٠National%٢٠Intellectual%٢٠Property%٢٠Strategy,agricultural%٢٠self%٢Dsufficiency%٢C%٢٠and%٢٠inclusive